**د. خالد سري صيام**
**كلية الحقوق بجامعة عين شمس**
**رئيس معهد الدراسات القضائية والقانونية بالبحرين**
**محكم ووسيط معتمد لدى مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي**

تخرج د. **خالد سري صيام** من كلية الحقوق بجامعة عين شمس بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف عام 1991 ، حيث كان الأول على دفعته طوال سنوات الدراسة الأربع، كما تم اختياره طالباً مثاليا على مستوى الكلية والجامعة، وتم تكليفه كمعيد بالكلية في نفس العام، ثم تلى ذلك حصوله على دبلوم الدراسات العليا في كل من القانون الخاص والقانون الجنائي من نفس الكلية عامي 1992 و 1993 وحصوله على دكتوراه الدولة في القانون من فرنسا عام 2001 بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف وطباعة الرسالة على نفقة الجامعة ( Très Honorable avec félicitation du Jury)، حيث تم تعيينه كمدرس بكلية الحقوق بجامعة عين شمس في فبراير 2012 ، كما تم اختياره كأستاذ زائر بجامعة جان مولان ( ليون 3) بفرنسا اعتباراً من العام الأكاديمي 2007 -2008.

وخلال 26 عامًا من **العمل الأكاديمي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس منذ تكليفه للعمل معيدا بالكلية في العام 1992**، ساهم د. صيام في إنشاء القسم الفرنسي بكلية الحقوق عام 2003 ، وتولى الإشراف على القسم من 2003 إلى 2007، ومن 2013 إلى 2015 ، كما تولى إنشاء وإدارة العيادة القانونية بالكلية في العام 2013، وساهم في وضع التصور الأكاديمي والفني لمكتب الإرشاد الاكاديمي كمقدمة لتنفيذ برنامج الجودة والساعات المعتمدة، وتم اختياره كسكرتير عام مساعد وعضو مجلس إدارة للجمعية الدولية للقانون الجنائي بباريس وهي أقدم الجمعيات القانونية في العالم منذ العام 2012 وحتى الأن، وقام بكتابة ونشر عدد من الكتب والمقالات باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في مختلف فروع القانون الجنائي وفي المجال المالي، وتولى تدريس مختلف فروع القانون الجنائي لمرحلة الدراسة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا وساهم في الإشراف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه في مختلف تخصصات القانون الجنائي.

**وفي المجال المالي وخاصة الرقابي والتنظيمي منه**، ساهم د. خالد سري في إعداد وصياغة العديد من التشريعات الاقتصادية من خلال عمله كمستشار قانوني لكل من وزير التجارة الخارجية ووزير المالية (2003-2008) ، كما ساعد في تطوير الجانب التشريعي والتنظيمي والرقابي للأسواق المالية غير المصرفية خلال فترة عمله كنائب لرئيس الهيئة العامة لسوق المال (2008-2009) وكنائب لرئيس الهيئة العامة للرقابة المالية (2009-2010) وكرئيس للبورصة المصرية (2010-2011).

**وفي مجال التدريب المهني في المجال المالي**، كان لجهود د. صيام دور أساسي في إنشاء أول معهد متخصص للتدريب والبحوث في مجال الأسواق المالية غير المصرفية في المنطقة العربية، حيث عمل كرئيس تنفيذي لمعهد الخدمات المالية المصري (2011-2013)، وما زال يمارس دوره كعضو مجلس إدارة المعهد، بالإضافة لعضويته لمجلس أمناء مركز المديرين المصري،

**وعلى صعيد تطوير آليات تمويل وإدارة المشروعات القومية ومشروعات البنية الأساسية**، كان للدكتور خالد صيام دور هام في صياغة تشريعات ولوائح وعقود الشراكة مع القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية (PPP) خلال عمله كمستشار قانوني رئيسي لوزير المالية المصري وكمستشار لوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (2006-2009)، كما ساهم في صياغة أول عقدين للمشاركة مع القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية كما ساهم في صياغة القوانين واللوائح التنفيذية للمشاركة مع القطاع الخاص في كل من كينيا وأوغندا والأردن وجزر الدومنيكان وإمارة ليسوتو من خلال عمله كمستشار البنك الدولي لصياغة لوائح وقوانين المشاركة مع القطاع الخاص(2011- 2016). وكذلك ساهم د. صيام في صياغة قوانين ولوائح نشاط التوريق كأحد انشطة سوق المال في جمهورية مصر العربية، وساهم في إنشاء المحاكم الاقتصادية في جمهورية مصر العربية من خلال مساهمته في صياغة مشروع القانون الخاص بها في العام 2008.

**وعلى الصعيد العملي**، تم اختيار د. صيام للعمل كعضو مجلس إدارة من ذوي الخبرة في العديد من المؤسسات الاقتصادية الهامة كالهيئة العامة للاستثمار ( 2009 وحتى2017) وهيئة تنمية تكنولوجيا المعلومات (2011-2013) وشركة مصر للمقاصة (2010 حتى 2018) وبنك القاهرة ( 2014 وحتى 2017) وشركة الملتقي العربي للاستثمار (2014 وحتى الأن) والشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري (2014 وحتى 2019) وصندوق حماية المستثمر( 2009-2011) وأخيراً تم اختياره كعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس(2015 وحتى 2018)، وكعضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي ( 2017 وحتى الآن)، وكعضو لمجلس إدارة البورصة المصرية (2017 وحتى الأن) ، وكعضو مجلس إدارة بنك الكويت الوطني (2019 وحتى الان) ، وكعضو مجلس إدارة البريد المصري ( 2018 وحتى الأن)، وفي جميع هذه المجالس تم اختياره كرئيس أو عضو في لجان المراجعة والحوكمة والترشيحات والمكافآت والاستثمار.

**وعلى الصعيد الدولي**، أشترك د . خالد سري صيام مع كل من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم المشورة لعدد من المؤسسات القانونية والعدلية الحكومية في جمهورية مصر العربية ولعدد من الدول العربية والأفريقية ومنها الأردن واليمن والبحرين وكينيا وجزر الدومنيكان والسودان والمملكة العربية

السعودية وأوغندا، كما ساهم في التحري والبحث والمراجعة والصياغة القانونية لتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بمملكة البحرين 2012.

**كما عمل د. صيام على النهوض بالتدريب القانوني** للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين بكل من جمهورية مصر العربية والأردن والعراق واليمن وتونس وأفغانستان والعديد من الدول الأفريقية من خلال تنفيذ عشرات من البرامج التدريبية الدولية والإقليمية بالتعاون مع كل من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد سيراكوزا للعلوم الجنائية بإيطاليا والمركز القومي للدراسات القضائية والقانونية بجمهورية مصر العربية، كما ساهم في تطوير وتطبيق استراتيجية حديثة للتدريب القضائي والقانوني بمملكة البحرين من خلال عمله كرئيس لمعهد الدراسات القضائية والقانونية التابع لوزراة العدل والشئون الإسلامية بمملكة البحرين والمنوط به التدريب الأساسي والمستمر للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين، واخيرا ساهم د صيام في صياغة مجموعة من الأدلة الإجرائية للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة في موضوعات العنف ضد المرأة وتهريب المهاجرين وتعزيز حق الفقراء في اللجوء للقضاء.

**وعلى صعيد التطوير العدلي والقضائي ، ساهم د. صيام في العديد من اللجان المتخصصة** التي عنيت بتطوير أحكام القانون الجنائي فيما يتعلق بالمسئولية عن جرائم النشر – إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة – تطوير أحكام الحبس الاحتياطي – صياغة مشروع قانون لمكافحة الإرهاب، وبالمساهمة في صياغة قانون جديد موحد للضرائب على الدخل ولائحة تنفيذية لقانون الجمارك ، وبإجراء عدد من التعديلات على قوانين التمويل العقاري والتأجير التمويلي وقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى قانون المزايدات والمناقصات.

**وفي مجال فض المنازعات**، ساهم الدكتور صيام كمحكم ( محكم فردي ومحكم عضو هيئة تحكيم ورئيس هيئة تحكيم ) وكوسيط مقيد لدى كل من مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ومركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار في حسم العديد من النزاعات المالية والاقتصادية.